جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم الملية والمصرفية

المقارنة المرجعية واهميتها في تقييم اداء المصارف

بحث مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

محمد كريم نجم عبود

بأشراف

الاستاذ م . م علي غانم شاكر

١٤٣٩ هـ ٢٠١٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾

صدق الله العظيم

سورة يوسف/ آية ﴿ ٧٦ ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

(ولئن شكرتم لأزيدنكم)

صدق الله العظيم

_ في البداية احب ان اشكر الله تعالى الذي وفقني الى عمل هذا البحث

_ أقدم كل الشكر والتقدير الى كل من ساعدني الى عمل هذا البحث المتواضع

_ أقدم شكري وتقديري الى استاذي علي غانم شاكر

الإهـــداء

الى ملاكي في الحياة، ومعنى الحب والحنان، الى بسمة الوجود، ومن كان دعائها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي . . . . . أمي الحبيبة .

الى من كلله الله بالهيبة والوقار، ومن علمني العطاء من دون انتظار، وارجو من الله أن يمد في عمره ليرى ثماراً قد حان قطافها، وتبقى كلماتك نجوماً اهتدي بها اليوم وفي الغد والى الابد . . . . . والدي العزيز .

الى الذين بوجودهم اكتسب قوة ومحبة لا حدود لها، أخي واخواتي . . . . . وفقهم الله وجزاهم خيراً .

الى كل هؤلاء . . . . . اهدي ثمرة جهدي المتواضع .

الباحث

المستخلص :

الغرض من هذا البحث هو التعرف على مدى امكانية اعتماد المقارنة المرجعية في تقييم اداء المصارف . اذ تساعد المقارنة المرجعية في تحديد نقاط القوة و الضعف التي يتمت بها المصرف بالمقارنة مع نقاط القوة و الضعف لدى المصارف الرائدة في القطاع المصرفي ، تم الحصول على بيانات البحث من خلال الدليل السنوي لسوق العراقي للأوراق المالية فقد تم اختيار بيانات كل مصرف بغداد و مصرف بابل و لمدة سنتين ، و تم اعتماد المعايير التالية في المقارنة بين اداء المصرفيين : الموجودات المتداولة ، و الموجودات الثابتة ، و المطلوبات المتداولة ، و المطلوبات طويلة الاجل ، و صافي الربح السنوي ، و بعد مناقشة نتائج التحليل اكدت معظم النتائج على صحة الفرضية التي انطلق منها البحث ، و عليه اوصى الباحث بضرورة قيام المصارف بمقارنة ادائها مع المصارف الرائدة في القطاع للوقوف على نقاط القوة و الضعف في ادائها و بالتالي العمل على تعزيز الاولى و معالجة الثانية .

المقدمة :

يعتبر موضوع تقويم أداة المصارف ذا اهمية عالية في ظل التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي ، لأن القوائم المالية لم تعد قادرة على اعطاء صورة واضحة عن الية العمل المصرفي ، لذلك بدأت المصارف تبحث عن اليات جديدة لتقويم ادائها ، و بالشكل الذي يساعدها على تحديد نقاط القوة و الضعف التي تعاني منها ، و من اهم اساليب تقويم الاداء هي المقارنة المرجعية لكونها تخدم عملية التخطيط و التقويم و الرقابة ، و تضع الاسس السلمية للتفكير في رسم الخطط المستقبلية ، بالمقارنة مع المصارف الرائدة في القطاع المصرفي (زيود واخرون ، ٢٠٠٥,١٤٩) ، و بنا على ذلك خصص هذا البحث لغرض التعرف على مدى فاعلية استخدام المقارنة المرجعية في تقويم الاداء المصرفي ، و يقع البحث في اربعة مباحث ، اذ يقسم المبحث الاول الى فقرتين ركزت الاولى على المنهجية العلمية للبحث ، في حين خصصت الثانية لغرض تقديم بعض الجهود الفكرية السابقة ذات العلاقة بعنوان البحث ، اما المبحث الثاني فخصص للتعرف على مفهوم المقارنة و المرجعية و تقويم الاداء المصرفية و اهم الموضوعات ذات العلاقة بهم ، وجاء المبحث الثالث لعرض و مناقشة بيانات البحث ، و اخيراً خصص المبحث الرابع لتقديم مجموعة من الاستنتاجات و التوصيات التي من شأنها تعزيز المعرفة في المجال المبحوث .

المبحث الاول

منهجية البحث

اولاً : مشكلة البحث

تعتبر عملية تقويم الاداء واحدة من اهم الانشطة التي تقوم بها المصارف ، و التي تساهم الى حد كبير في مساعدتها على تحديد مواطن القوة و الضعف في ادائها و الوقوف على اهم اسبابها ، و لعل اسلوب المقارنة المرجعية له دور مهم في مساعدة المصارف على تحقيق الغرض من تقويم الاداء ، وذلك من خلال مقارنة اداء المصارف مع المصارف الرائدة في القطاع التي تعمل فيه ، و عليه تكمن مشكلة البحث في اغفال ادور المقارنة المرجعية في تقويم الاداء المصرفي في العديد من المصارف العراقية . و يمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤلات الاتية :

١ – ما هو مستوى اهتمام العينة المبحوثة بعملية تقويم الاداء ؟

٢ – هل يوجد وعي كافي لدى الادارة في المصارف المبحوثة بأهمية استخدام المقارنة المرجعية في تقييم ادائها ؟

٣ – هل تسهم المقارنة المرجعية في تعزيز عملية تقويم الاداء في المصارف ؟

ثانياً : أهمية البحث

تبرز اهمية البحث من خلال الموضوع التي يتناوله كون يحاول دراسة اسلوب المقارنة المرجعية و الذي يعد واحد من اهم الاساليب الذي تحاول العديد من المنظمات الاعتماد عليه في تقويم اداء انشطتها و عملياتها المختلفة هذا من ناحية ، و التعرف على اهمية تقويم الاداء المصرفي و دوره في الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقوم المصارف بتقديمها الى زبائنها من ناحية اخرى . و بالتالي يحاول هذا البحث تقديم مجموعة من الاستنتاجات و التوصيات التي من شأنها تعزيز المعرفة في هذا المجال .

ثالثاً : اهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق جملة من الاهداف منها :

١ – تقديم اضافة نظرية متواضعة للمكتبة العراقية فيما يخص المتغيرات المبحوثة .

٢ – التعرف على مدى فاعلية الاعتماد على المقارنة المرجعية في تقييم الاداء المصرفي .

٣ – التعرف على اهمية تقويم الاداء في تشخيص نقاط القوة و الضعف في الاداء المصرفي .

٤ – تقديم مجموعة من الاستنتاجات و التوصيات التي من شأنها تعزيز معرفة في المجال المبحوث .

رابعاً : فرضية البحث

ينطلق البحث الحالي من فرضية رئيسة تنص على ان استخدام اسلوب المقارنة المرجعية في تقويم الاداء المصرفي يؤدي الى تحديد نقاط القوة و الضعف في الاداء .

خامساً : عينة البحث

تم اختيار مصرف المنصور و بغداد بالاعتماد على البيانات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

المبحث الثاني

الاطار النظري للبحث

المطلب الاول :

المقارنة المرجعية

خصص هذا المطلب لغرض التعرف على مفهوم المقارنة المرجعية وعملية تقويم اداء المصارف واهم الموضوعات المتعلقة بها وكما في الفقرات الاتية:

أولاً: مفهوم المقارنة المرجعية ومزاياها .

اشتق مصطلح المقارنة المرجعية من عملية المسح الأرضي حيث توضع علامة على قطعة من صخرة تستخدم كنقطة مرجعية، وقد أطلق اليابانيون على المقارنة مصطلح (dantotsu) المرجعية تعني السعي نحو الأفضل وهي تجسد جوهر المقارنة المرجعية، وهي عملية ايجابية واستباقية لتغيير العمليات لتحقيق الأداء المتفوق. إن للمقارنة المرجعية دلالات تاريخية قديمة، عندما سافر الصناعي الأمريكي (Francis Lowell) في مطلع القرن التاسع عشر إلى بريطانيا ودرس الأساليب الصناعية في شركات النسيج والتي كانت الأفضل في العالم ولاحظ إن المصانع البريطانية تستعمل معدات ذات تقنية عالية، م لذلك في عام ١٨١٤م قام ببناء مصنع وظف فيه اغلب الأساليب المتبعة في المصانع البريطانية ليحدث تغييراً مبتكراً وعرف هذا المصنع لاحقاً بمصانع (Massachusetts) ، كما إن تطوير خط التجميع (Assembly Line) من قبل (Henry Ford) بوصفه اسلوباً صناعياً متميزاً عام ١٩١٣م يُعد مثالاً تطبيقيا آخر من خلال زيارة محطة ذبح الأبقار في شيكاغو، إذ ركز على مرور تلك الأبقار وهي معلقة بكلاليب متحركة من محطة إلى أخرى. ويعود الفضل إلى اليابانيين الذين هم أول من اوجد مفهوم المقارنة المرجعية (Benchmarking) من خلال ممارساتهم بإرسال مديرين لزيارة الشركات الاخرى من اجل تحسين فهمهم لممارسات الأعمال الجيدة (ابراهيم، ٢٠١١: ١٨). ويذكر (Evans) أن المقارنة المرجعية هي بحث المنظمة عن نقاط القوة والضعف فيها مقارنة بنقاط القوة والضعف لدى المنظمات الرائدة في القطاع الذي تعمل فيه. وهو مدخل استراتيجي يستند الى التحليل الداخلي والخارجي لبيئة المنظمة، ويدخل (الخشاب، ٢٠٠٥، ١١٣) عنصر التغيير بوصفه العنصر المرادف لتطبيق المقارنة المرجعية ويعرفها على أنها "أداة أداريه تتطلب قبول الادارة العليا للمنظمة بتبني عمليات التغيير الناجمة عن محاكاة المنتجات والعمليات والممارسات الإدارية في تلك المنظمة مع نظيراتها في أكثر المنظمات نجاحاً بغية صياغة أفكار واعتماد تطبيقات جديدة لتحسين الاداء" (سلمان، ٢٠٠٧: ٣٢). وتعد المقارنة المرجعية من أمن التقنيات الإدارية في عالم اليوم لما تحققه من مزايا إذا تم استعمالها بشكل صحيح وهذه المزايا هي (محمد، : ٣٠١٣ ٢١ - ٢٠)، (سعد، ٢٠١٢: ١٩٠-١٩٦):

١- تعد المقارنة المرجعية من أكثر التقنيات التي تستعملها الوحدة الاقتصادية لتحديد الأنشطة التي لا تضيف قيمة لغرض تقليصها أو حذفها إن أمكن فضلاً عن السعي للتحسين المستمر.

٢- البحث عن أفكار وإجراءات جديدة يمكن أن تتبناها الوحدة الاقتصادية.
٣- تساهم المقارنة المرجعية بتخفيض التكاليف من خلال توفير كثير من الوقت والموارد نتيجة لتجنب الوقوع في أخطاء الوحدات الاقتصادية الأخرى، بمعنى تجنب تصميم أو ابتكار أسلوب أو منتج ما قد ثبت فشله أو عدم كفايته من واقع تجارب الوحدات الأخرى.
٤- - تساعد ، المقارنة المرجعية في إرضاء رغبات الزبائن من حيث النوعية التكلفة ، المنتج، والخدمة ممن خلال وضع معايير وأهداف جديدة.
٥- تساعد الوحدة الاقتصادية في تحسين الميزة التنافسية من خلال تحفيز التحسين المستمر من اجل الحفاظ على أداء عالمي وزيادة المعايير التنافسية.
٦- إن منافع المقارنة المرجعية لا تقتصر على التحليل لخدمات الدعم الداخلية إذ إنها يمكن أن تكون ذات قيمة لمقارنة الانجازات الأخرى للوحدة الاقتصادية المتعلقة بالمنافسين والممارسات الأفضل في العالم
٧- تساعد الوحدة الاقتصادية في معرفة مواطن قوتها وضعفها وموطن قوة وضعف الوحدات القيادية الأخرى، ودمج الإجراءات الأفضل في العمليات التشغيلية للوحدة الاقتصادية.
٨- - إنها تسهم بشكل فاعل في بناء الميزة التنافسية للوحدة الاقتصادية من خلال التحسين المستمر والمتسارع.
٩- تعزيز إمكانية زيادة الإنتاجية لدى الوحدة الاقتصادية من خلال تهيئة الفهم الأفضل لأسلوب أداء العمل بشكل صحيح وكفوء من المرة الأولى.
١٠- تؤدي الى توفير مناخ ملائم لتحقيق التعاون والتكامل بين العاملين في القسم الواحد وبين مختلف اقسام الوحدة الاقتصادية وتعزيز رغبتهم على تبني التغيير.
١١- تضمن تخصيص الموارد بدقة اكبر واستخدام افضل.
١٢- المساعدة في توجيه الانظار نحو العمليات الحرجة واعطائها الاهتمام اللازم والاولوية في التنفيذ.
١٣- تخلق المقارنة المرجعية مقايس اداء تنافسية - الخارجية خارجية تؤدي الى زيادة كفاية وفاعلية مقاييس الاداء الداخلية وتجعلها اكثر تنافسية
١٤- تقود الى الانفتاح على التطبيقات الخارجية المبتكرة من خلال البحث عن اساليب الابداع لتحسين مستوى الاداء الحالي.

ثانيا: المبادئ الأخلاقية للمقارنة المرجعية.

هناك مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي يجب الالتزام بها عند إجراء عملية المقارنة وهي (ابراهيم،٢٠١١: ٢٨-٢٩):

١- مبدأ الشرعية: ويراد به تحاشي أي عمل قد يعد من قبيل السرقة لمجهودات الاخرين، أو معرفة أسرار لا يرغب صاحبها في كشفها، أو استخدام المعلومات للآخرين بالآخرين، والابتعاد عن التصرفات التي تحمل الشك أو الرجوع إلى مستشار قانوني عند الشك فيها.
٢- مبدأ الثقة: لا تنقل المعلومات التي تم الحصول عليها من الشريك المزود إلى طرف أخر ثالث إلا بموافقة الشريك
٣- مبدأ التبادل: الاستعداد لتزويد الشريك بالمعلومات والمقدار نفسه إذا كان يرغب ذلك، وان يوضح له هذا الاستعداد منذ اللقاء الأول.
٤- مبدأ الاستخدام: لا يجوز استخدام المعلومات المتحصل عليها من المقارنة في الدعاية والإعلان والتسويق لنفسك، بل ينحصر استخدامها في تحسين العمليات
٥- مبدأ الاتصال: يتم الحصول على معلومات المقارنة من خلال المديرين المسؤولين، والابتعاد عن الاتصال بالوحدة أو القسم الذي تزمع المقارنة معه.
٦- مبدأ الاتصال من طرف ثالث: لا يصح الإفصاح عن أسماء الأفراد المشتركين في المقارنة سواء من طرفك أو طرف الشريك لجهة ثالثة إلا بموافقة الجميع.
٧- مبدأ التجسس لا يجوز استخدام الوسائل التقنية للتنصت أو التجسس على طرف أخر بغرض الاستفادة من بعض أوجه نشاطه.
٨- مبدأ الرشوة: كما لا يجوز محاولة رشوة بعض الأفراد للحصول على المعلومات الخاصة بمؤسساتهم لاسيما تلك التي لا ترغب المؤسسة في الإعلان عنها.
٩- مبدأ الانتحال: لا يجوز سرقة أفكار الآخرين ونتائجهم والاستفادة منها دون الإشارة إلى مصدرها الحقيقي.
١٠- مبدأ الكيد: لا يجوز تعظيم أخطاء وعيوب الآخرين أفرادا أو مؤسسات والمبالغة في الإساءة إليها، فيما يخص منتجاتهم الفكرية أو العملية بقصد إعلاء شأن منتجاتي الخاصة أو منتجات المؤسسة التي اعمل لحسابها.

ثالثا: أنواع المقارنة المرجعية.

المقارنة المرجعية يمكن أن تكون داخلية أو خارجية، آذ تركز الأولى على قطاع الاعمال الذي تعمل فيه الشركة، بينما تهتم الاخرى بمقارنات مختلفة مع المنافسين أو الصناعات المماثلة ومع الافضل وتأسيسا على ما تقدم صنفت أنواع المقارنة المرجعية الشائعة في المؤسسات الصناعية والخدمية بما يأتي (سلمان، ٢٠٠٧: ٣٣٤)

١- المقارنة المرجعية الداخلية: تتضمن الاعتماد على الوحدات أو الفروع ذات الاداء المتميز داخل المنظمة وعدها أساس لتحسين أداء الوحدات التنظيمية الاخرى، ويدخل ضمن هذا النوع عملية المقارنة المرجعية التي تتم في المنظمة التي لها فروع أو عدة مصانع فيتم

مقارنة أداء احد الفروع (أو وحدات تنظيمية فيه) مع فرع أخر أو أقسام محددة في ذلك الفرع أو المصنع.

٢- المقارنة المرجعية الخارجية: وتتضمن اجراء المقارنة المرجعية مع منظمات أخرى رائدة تعمل في مجال عمل المنظمة نفسه أو مجال أخر. وتشمل:

- المقارنة المرجعية التنافسية: وتقوم على اساس المقارنة المباشرة مع الافضل من المنافسين لتحقيق مستويات أفضل في الاداء وعيه تسمى المقارنة المرجعية في الاداء.
- المقارنة المرجعية الوظيفية: وتسمى أيضاً المقارنة المرجعية للعملية وتتضمن مقارنة وظيفة معينة (التسويق أو الموارد البشرية أو الإنتاج.) أو عملية . معينة (تدريب العاملين أو أساليب التخزين..) بمثيلاتها في المنظمات الاخرى. وقد تتم المقارنة المرجعية مع منظمات تعمل في المجال نفسه أو في مجالات أخرى. على سبيل مثال يتم مقارنة استقبال المرضى في أحد المستشفيات مع استقبال الزبائن في احد الفنادق المتميزة

ويمكن التغلب على تلك المعوقات في حالة تضافر الجهود المبذولة من المؤسسات الدولية المسئولة عن المصارف مثل ، هيئة المعايير والمجلس العام للمصارف ومجلس الخدمات المالية في إصدار معايير لتقويم أداء الصناعة المصرفية، مع توفير بيانات ومعلومات تمكن من إعداد مؤشرات قياسية للصناعة المصرفية وتقويم أدائها بصفة عامة ووسائل الاستثمار بصفة خاصة.

المطلب الثاني

الاداء المصرفي

اولا/ مفهوم الاداء المصرفي

تشير كلمة الاداء performance الى تنفيذ الفعلي المراحل العمل، كما تعني درجة مستوى المهارة والمجهود المبذول في التنفيذ، ويقصد البعض بالأداء المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام (المصرف) إلى تحقيقها (المنشد،١٣٤.٢٠٠٥). ويعرفه بعضهم بأنه العلاقة بين المنجزات المتحققة والجهد المبذول لتحقيقها ، وتشمل المنجـزات وحدات المخرجات من سلع او خدمات مقدمة اما الجهد فيمثل وحدات المدخلات اللازمة لتحقيق تلك المخرجات ء ولذلك يكون قياس الأداء بمقارنة بين مدخلات مدة زمنية معينة ومخرجاتها.(سلام:٢٤٥,٢٠٠٤).

ان الأداء يتأثر بصـورة مباشـرة بالاستراتيجية التـي يتم اختبارها علـى ضـوء طبيعة بيئة الصناعة التي تعمل فيها والموقف التنافسي لها وكذلك الهيكل التنظيمي الذي يؤثر بصورة مباشرة فـي اداء الأعمال فبزيـادة حجم المنظمـة يتعقد الهيكل التنظيمي مما يؤثر فـي ممارسة العمل ومن ثم علـى الأداء (المالكي٢٧,٢٠٠٥) كما يرى ثانيا النتيجة المتحققة النشطة المنظمة من خلال المقارنة بين بيئة الأعمال والموارد الخاصة بالمنظمة .

وعلى الرغم من التقارب في وجهات نظر الكتاب والباحثين حول الاداء كمفهوم عام يعكس نجاح او فشل المنظمة ومدى قدرتها على تحقيق اهدافها الا انهم لم يتفقوا على وضع صيغ نهائية لمفهـوم الأداء بشكل محدد ودقيق ولا يزال الباحثون منشـغلين فـي مناقشة الأداء كمصطلح فني وبمناقشـة المستويات التي يحلل عندها القواعد الأساسية للقياس. (حسن ٢٨,٢٠٠٣)

لذا فإن ايراد تعريف محدد الاداء يغطي الجوانب المتعلقة به كافة يعد من الآمور الصعبة ولهذا السبب ما زلت تتوالى المفاهيم حول الأبعاد والمنطلقات المرتبطة به ومن خلال استعراض المفاهيم السابقة حـول الأداء يتضح للباحثة انه يمكن النظر للأداء على انه صورة حية تعكس نتيجة ومستوى قدرة المنظمة على استغلال مواردها وقابليتها في تحقيق اهدافها الموضوعة التي تتمثل في البقاء والتكيف والنمو من خلال انشطتها المختلفة وفقاً لمعايير تلائم المنظمة وطبيعة عملها.

ثانيا: - تعريف الاداء المصرفي

ان تعريف الاداء على مستوى المؤسسات المصرفية ومنها المصارف التجارية يختلف كثيرا عن منظمات الاعمال الاخرى الانتاجية او الخدمية منها حيث ان مؤشرات الأداء متقاربة لقياس الأداء وغالبا ما نجد ان الكتاب المصرفيين يعرفون الأداء المصرفي وفق هذا الإطار (اداء المصرف يمكن قياسه عن طريق الحسابات ، او المعايير السوقية العائد على الموجودات يعد مقياس محاسبي مقبول بشكل واسع لقياس ربحية المصرف على موجوداتها الإجمالية . نسبة السعر الى الأرباح والقيمة السوقية الى الدفترية تعد مكملة للمعلومات المحاسبية لقيمة المصرف لقياس الأداء. (عليوي، ١٩٨٩، ١٨٠)

وبذلك فان المقصود بالأداء المصرفي هو الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها ، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المصرفية المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف (سلام،٢٠٠٤,٢٤٥) وعليه فالأداء المصرفي يعد صورة حية تعكس نتيجة ومستوى قدرة المصرف على استغلال موارده وقابليته في تحقيق اهدافه وفق المعايير التي تلائمه ومقارنة ما تحقق من الاهداف مع الخطة الموضوعة سلفا لتشخيص الانحرافات ان وجدت واتخاذ الوسائل الكفيلة بمعالجتها

ثالثا: مجالات الأداء الرئيسة وطرق قياسها

تتعدد المجالات التي يسعى المصرف لقياسها بعد كل مجال منها يعكس هدفا يسعى المصرف لتحقيقه فالمجالات تعبر عن (الجوانب الخاصة بوحدة الأعمال او المنظمة التي يجب ان تعمل بفعالية لكي يتحقق النجاح لهذه الوحدة او المنظمة)

وتتنوع المجالات لكي تغطي اهداف اطراف المنظمة على اختلاف توجيهاتهم وتطلعاتهم حتى يمكن القول ان نجاح المنظمة في عكس صورة ادائها بحيث تغطي المجالات كافة التي يستطيع من خلالها مختلف الأطراف من الوقوف على ما يطمحون اليه.

من ينظر الى اهداف اصحاب المصالح والحقوق كمجالات اداء رئيسة ينبغي على المنظمة قياس الأداء المنظمي من خلالها وفق مقاييس ومعايير تلائم كل مجال مما يمثله من اطراف مرتبطة به.

كما ان اعتماد المقاييس التقليدية لقياس اداء المنظمة قد لا يفي بمتطلبات الإدارة من بيانات ومعلومات تعكس أدائها الداخلي والخارجي لذا فان عملية البحث عن المقاييس البديلة تعد

ضرورة لا بد منها والمتمثلة بمقاييس الأداء غير المالية التي تمكن الإدارة من الاعتماد على مجموعة من مقاييس الأداء المتوازن كبطاقة الدرجات المتوازنة باعتبارها اداة حديثة لتقويم اداء المنظمات.

ان فكرة بطاقة الدرجات المتوازنة قدمت عام ١٩٩٢ لسد النقص في النموذج التقليدي لقياس الأداء فنظم قياس الأداء المبنية فقط على اساس نتائج القياس المحاسبي والمتمثلة بالعائد على الاستثمار وربحية السهم الواحد وغير ذلك من المؤشرات التقليدية التي تعطي نتائج مضللة عن انشطة التحسين والتطوير والأبداع في بيئة المنافسة الحالية تعرف بطاقات الدرجات المتوازنة على انها مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية تقدم للادارة العليا صورة واضحة وشاملة وسريعة الاداء المنظمة وهي بطاقة تسجل اربعة ابعاد تمثل البعد المالي والزبائن والعمليات الداخلية والنمو والتعليم وتقدم صورة متوازنة عن الأداء التشغيلي فضلا عن قياس اداء المنظمة للمستقبل

رابعا :- تقييم الأداء المصرفي

يمكن القول إن عملية تقييم أداء المشروعات تعني إيجاد مقياس يمكن من خلاله معرفة مدى تحقيق المشروع للأهداف التي أقيم من اجلها ومقارنة تلك الأهداف ، بالأهداف المخططة ، ومعرفة وتحديد مقدار الانحرافات وأساليب معالجتها أو أنها تعني أداة تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المخططة مسبقا بغية التعرف على الانحرافات وتحديد أسبابها مع تحديد الوسائل الكفيلة بمعالجتها (العيساوي٢٠٠١,٢٤٤) . ويرى آخرون إن عملية تقييم الاداء تتمثل في صورة مجموعة من المؤشرات تعكس مدى نجاح الوحدة الاقتصادية (عليوي:١٩٨٩ ، ٢٥٥)

ونموها وتطورها وبهذا تصبح تلك المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير درجة أو مدى قيام الوحدة الاقتصادية بتحقيق أهدافها وقياس مدى فاعلية نتائج أوجه النشاط لذلك ترتبط مؤشرات تقييم الأهداف بالهدف الأساس من قيام الوحدة الاقتصادية) وعرف تقييم الأداء (بأنه مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محددة مقدما" للوقوف على الانحرافات ثم يلي ذلك اتخاذ الخطوات التصحيحية اللزمة كلما أمكن ذلك وغالبا" ما تكون المقارنة بين ما هو محقق فعلا" وما هو مستهدف في نهاية مدة زمنية معينة هي سنة عادة .

ويحتل تقييم الإداء مكانة متميزة في الوقت الحاضر لما له من أهمية كبيرة في تحديد كفاية المصرف ومدى تحقيقه للاهداف ومن خلاله تكتشف ايجابيات وسلبيات الإداء خلال مدة محددة

وتحلل أسبابها وتربط بمراكز المسؤولية ء من اجل تدعيم الجوانب الإيجابية والتغلب على السلبيات بما يسهم في رفع مستوى الإداء في المستقبل كما إن تقييم الأداء وقياس الفاعلية وفحص مختلف النظم إنما يتم في كثير من الأحيان بقصد التأكد من حسن استغلال الموارد المتاحة وللتأكد من إمكانية المصرف في تحقيق الأهداف المرجوة منه ومنها قدرته على تحقيق الأرباح مستقبلا وعلى مدى إمكانيته في تحقيق ما خطط له. (سلام: ٢٠٠٤,٢٤٥)

خامسا :- طرق تقييم الإداء

هناك ادوات عديدة تستخدم عادة في مجال تحليل القوائم المالية ، وتفاوت هذه الذوات فيما بينها انما يعكس تفاوتا في درجة التحليل المطلوبة وكذلك في مجالات استخدام نتائج التحليل فضلا عن تفاوت احتياجات مستخدمي القوائم المالية (المنشد ٢٠٠٤، ١٤٣) وتعددت ادوات واساليب التحليل المالي من حيث مدى ملائمتها الغرض المحلل المالي من جهة وطبيعة البيانات المتاحة له من جهة أخرى وهناك مجموعة من ادوات وأساليب التحليل المالي الخاصة بالمصارف والمؤسسات المالية وتشتمل على المجموعات الأساسية الأتية: (اكبر٢٠٠٥ ، ٣)

أ- اسلوب الدارسة المقارنة للقوائم المالية (الأفقي والعمودي). الأفقي مقارنة بند او مجموعة بنود بتاريخين متتاليين والعمودي يوضح النسبة التي يساهم بها كل بند من اجمالي الميزانية وحساب الأرباح والخسائر مقارنة لسنتين

ب- اسلوب استخدام النسب المالية وهذا الأسلوب يوضح العالقات الارتباطية بين موارد المصرف واستخداماته ومجموعات الموارد بعضها البعض واوجه النشاط كافة.

ت- التحليل باستخدام كشف الأموال (تحليل مصادر الأموال واستخداماتها)

ث- التحليل النسبي العمودي لفقرات الكشوفات (الكشوفات ذات الحجم الاعتيادين

ج- التحليل بالأرقام المطلقة من مدة الخرى وتغيير الفقرات والمتوسطات بما فيها المتوسطات المتحركة

ان استخدام النسب والمؤشرات المالية في التحليل المالي كونه من الوسائل المهمة والأساسية في دارسة المركز المالي للمصرف ومن اكثر الوسائل استخداما لتقييم اداء المصرف في ضوء ما جاء من ارقام وبيانات في القوائم المالية فأن البحث الحالي سيعتمد طريقة النسب والمؤشرات المالية في التحليل ، اذ يمكن من خلاله الحصول على بعض الدالات والمؤشرات التي تساعد في الحكم على كفاية ادارة المصرف وقدرته على تحقيق الأرباح

١- تحليل النسب المالية

تعـد النسب الماليـة مـن اهم ادوات التحليـل المالي واكثرها انتشار فـي اوساط المحللين الماليين وهي من اقدم هذه الادوات حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين بها آنذاك المستخدمون واصحاب الصلة في تخـاذ قاراتهم الاقتصادية . ولعل اهم ما ساعد على انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الاداء واوجه النشاط المختلفة . وقد اصبحت النسب المالية من اهم الوسائل المستخدمة في الرقابة وتقويم الاداء ويعد استخدام النسب المالية في التحليل المالي من اهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة المصرف وموقف الأموال المتاحة للتوظيف وملائمة حقوق الملكية وربحية المصرف

فمن المعلوم ان النسب المالية تزودنا بمعلومات عن السيولة ومدى ملائمة رأس المال والكفاية في توظيف الموارد المتاحة ، وربحية المصرف . وتعد المعلومات التي تتاح عن السيولة من الآمور الحيوية للمصارف التجارية ذلك ان جوهر عملياتها يتلخص في الحصول على الودائع من الآخرين والقيام باستثمارها وتحقيق الارباح من وراء ذلك وطالما ان الاموال المتعامل فيها هي اموال المودعين الذين لهم الحق في سحبها في أي وقت . فأنه ينبغي على ادارة المصرف ان تتوخى الحرص في قررتها الاستثمارية حتى لا يترتب عليها تعريض المصرف لعسر مالي . اما المعلومات التي تزودنا بها النسب المالية بشأن ملاءمة رأس المال فتعود اهميتها الـى ان رأس المال يعد عنصر حماية للمودعين ، فاذا ما تحققت خسائر رأسمالية كبيرة نتيجة انخفاض اسعار الأوراق المالية او نتيجة الإخفاق في تحصيل بعض القروض فقد ينتهي الآمر بضياع رأس المال واذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تمتد اثارها الى اموال المودعين اما المعلومات المتاحة عن الكفاية في استخدام الموارد المتاحة فتعد اداة ترشيد قررت الاستثمار ، فقيام المصرف باستثمار بالموال الفائضة في أي نوع من الاستثمار يعد افضل بكثير من ترك هذه الأموال في الخزينة ولا يخفى على احد اهمية المعلومات المتاحة عن الربحية فالمصارف شأنها في ذلك شأن منشآت الأعمال الأخرى يتعين عليها تحقيق الأرباح حيث يحصل المالك على جزء منها في صورة توزيعات ء في حين يذهب المتبقي الى الاحتياطات لمواجهة امور غير متوقعة وتنمية وتطوير عمليات المصرف بما يضمن البقاء والاستمرارية

(هندي، ١٩٩٦، ٤٠٩-٤١٠) وبعد هذا العرض الموجز عن اهمية النسب المالية سوف نتناول اهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي لبيانات القطاع المصرفي في الشكل التالي

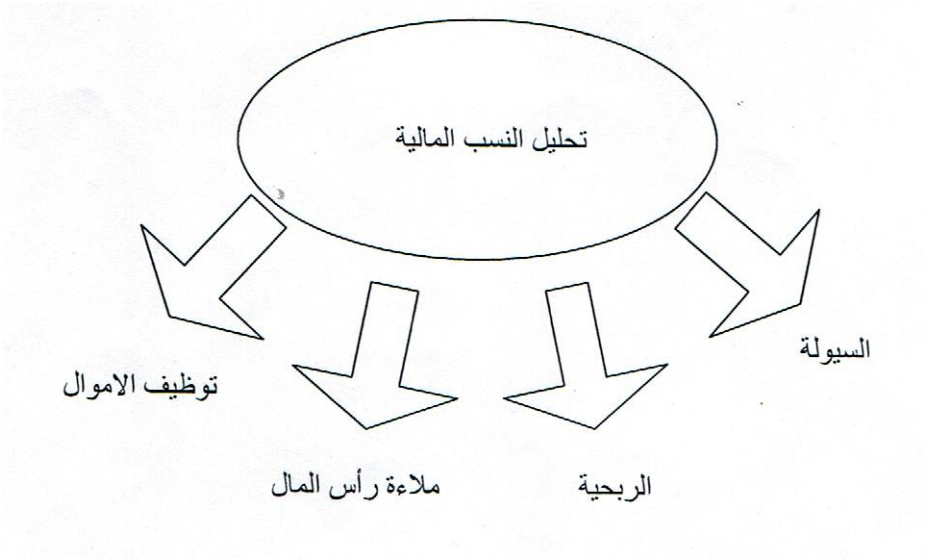

شكل (١) يوضح تحليل نسب المالية

المصدر: من اعداد الباحث

١- نسب السيولة Liquidity Ration

تعد السيولة عاملا اساسيا حيث يجب على المصارف ان تكون قادرة على مواجهة النقص الاعتيادي والاستثنائي المتوقع في التدفقات النقدية (مولينو:١٤٩,١٩٩٤) ان الودائع المصرفية والورق المالية القابلة للتسويق التي غالبا ما يجري تبادلها في بورصات الاوراق المالية هي ادلة على الموجودات السائلة . اما العقارات والمعدات التي تستخدم في الانتاج فهي ادلة على الموجودات غير السائلة وعلى الرغم من ان أي موجود غير سائل قد يكون ذا قيمة كبيرة فان تحويله الى نقد قد يتطلب وقت وجهد كبيرين.

اذ تظهر خطورة السيولة عالقة الحاجة لسيولة المصرف محدد لتلبية تدفق الودائع الى خارج المصرف والزيادات في القروض الممنوحة ازاء مصادر سيولته الفعلية والمحتملة من بيع موجود معين يمتلكه او اكتساب مطلوبات اضافية (السيولة التامة تساعد المصرف على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار المصرف الى تصفية بعض امواله غير السائلة، وبذلك يمكن القول بان السيولة التامة تمثل عنصر الحماية والأمان بالنسبة للمصرف. والأمان هو امان الودائع والحماية حماية قيمة الاموال غير السائلة.

نسبة السيولة العامة = مجموع الموجودات السائلة/ مجموع المطلوبات

٢- نسبة الربحية Profitability Ration

يعد الربح من المؤشرات الاقتصادية والمالية الهامة المستخدمة في تقييم اداء المصارف اذ ان خلق الثروة للمالكين يعد هدفا اساسيا لتواجد تلك المصارف وتقدم نسب الربحية صورة عن درجة النجاح في تحقيق هذا الغرض وهي تعبر عن الأرباح المتحققة (او ارقام تدل على الربح) قياسا الى الارقام الأساسية الأخرى في الكشوفات المالية او بالنسبة الى بعض موارد المصارف وتركز نسبة الربحية على تقدير عائد المصارف الفعلي او المحتمل بخلاف نسب السيولة التي تركز اكثر على تقدير المخاطر فالأولى توضح الأداء المالي الي مصرف وما حققه فعلا) ، لذلك تعد نسب الربحية اكثر انواع النسب استخدام وهمية للمحلل المالي، اذ انها تقيس مدى كفاية الإدارة في تحقيق الأرباح ومن ثم فعدم اقتناع المحلل المالي بكفاية هذه النسب بعد مؤشر خطير يدل على توقعه بعدم قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته في المدى الطويل (رضا واخرون: ١٩٩٩، ٢٦٦) وقد يجد المعنيون والمهتمون بأداء المصارف في البلدان التي لا يوجد فيها اسواق مالية منظمة ونشطة وذات سيولة عالية في نسب الربحية ادوات بديلة عن مشاركة السوق لقياس الاداء المصرفي بحيث يستندون الى هذه النسب في التحليل المالي في المصارف من اجل اقرار ما يرونه مناسبا في تعاملهم مع المصرف المعني (سلام : 281,2004)

معدل العائد على رأس المال المستثمر=صافي الدخل /الملكية + الاحتياطيات القروض طويلة الآجل

٣- نسب ملائمة رأس المال

يمارس رأس المال دور مهما في تحقيق الأمان للمودعين ذلك ان المصارف التجارية من اكثر انواع منشأة الأعمال تعرضا لمخاطر الرفع المالي. أي ان انخفاض محدد في الإيرادات يترتب عليه انخفاض اكبر في الأرباح بل قد تتحول تلك الأرباح الى خسائر تؤدي بالضرر على رأس المال وتمتد الى اموال المودعين (هندي١٩٩٦ ، ٤١٧)

لذلك تعد عملية تقييم الملاءمة الائتمانية بالنسبة للمتعاملين مع المصرف ولا سيما المودعين امرا مهمة لإظهار مدى سالمة وقوة المركز المالي الذي يتمتع به المصرف لبعث الاطمئنان لدى المتعاملين معه. وكذلك تعامل المصارف مع بعضها البعض فتقييم الملاءمة مؤشر مهم لاحتمال قيام المودعين بإعادة أموالهم و الاستمرار بالحصول على الخدمات المصرفية من

المصرف الذي يتعاملون معه. اذ كلما ارتفعت درجة الملاءمة كلما ارتفعت درجة الاطمئنان. وتعرف نسب الملاءمة بانها النسب التي تهدف الى وضع الحدود في العالقات بين الموجودات ورأس المال الممتلك في نهاية المدة المالية (النابلسي: ١٩٩٥: ٦٧)

نسبة كفاية رأس المال = حق الملكية /الموجودات الخطرة

٤- نسب توظيف الاموال

ان استثمار الأموال افضل من تركها في الخزينة، كما ان استثمار الأموال في القروض افضل من استثمارها في أؤارق مالية. وعلى ادارة المصرف الموازنة في العمليات الاستثمارية من حيث اجالها وانواعها وذلك من خلال تكوين المحافظ الاستثمارية من اجل تخفيض المخاطر وتنويع الاستثمارات (رمضان وجودة ٢٠٠٣ ، ٢٧٦)

معدل توظيف الأموال المتاحة = القروض + الاستثمارات /الودائع + حقوق الملكية

تحليل الرافعة

يغطي مفهوم الرافعة ثلاثة مجالات اساسية : الرافعة التشغيلية والرافعة المالية والرافعة المشتركة . ترتبط الرافعة التشغيلية بهيكل تكاليف المنشأة ويربط المفهوم الثاني أي الرافعة التمويلية بهيكل تمويلها . اما الرافعة المشتركة فهو حصلة مشتركة للرفعتين التشغيلية والمالية معا.

وتجدر الإشارة هنا الى ان ارتفاع أي من الرافعة التشغيلية او الرافعة المالية يؤدي الى ارتفاع درجة المخاطرة ومن ثم تخفيض هامش الأمان . ذلك لان ارتفاع أي منهما مع ثبات العوامل الأخرى على حالها يقود الى ارتفاع نقطة التعادل والعكس بالعكس. (مطر: ٢٠٠٣,٢١٦)

ان الغرض من معرفة مفهوم درجة الرافعة Degree of Leverage Concept يرجع الى انه يجعلنا قادرين على تحديد ما يحدث بالضبط للأرباح المتاحة للمالك نتيجة أي تغير في حجم المبيعات كما يسمح لنا بمعرفة العلاقات المتبادلة بين رفعة التشغيل ورفعة التمويل .(الحلي: ٢٠٠٧,٤٥) والغرض من الرافعة هو قياس درجة المخاطر التي تواجهها المصارف.

درجة الرافع التشغيلي =عائد المساهمة (المساهمة الحدية) / الربح التشغيلي قبل الفوائد والضريبة

المبحث الثالث

الجانب العملي للبحث

تم التطرق في المبحث الثاني الى ان المقارنة المرجعية تعد اساساً للتحسين المستمر، وان النجاح في اختيار الوحدات الاقتصادية التي لديها ما يستحق المقارنة يعد من اهم عوامل نجاح تطبيق المقارنة المرجعية، وبقدر تعلق الامر بتقويم اداء المصارف فقد قام الباحث باعتماد المقارنة المرجعية الخارجية، وبعد الاطلاع على ارقام عدد من المحاور المعتمدة في تقييم الاداء المالي. فقد تم اختيار مصرف المنصور لمقارنة مبالغة مع مصرف بغداد وذلك لكون مصرف الرشيد من المصارف الرائدة في العراق، ويمكن تحديد نتائج المقارنة المرجعية بين مصرف المنصور ، ومصرف بغداد من خلال الجدول الاتية وتم احتساب نسبة النمو من خلال المعادلة (١)

$$\text{نسبة النمو} = \frac{\text{السنة الحالية - السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} \quad (\%) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (١)$$

أولاً: الموجودات المتداولة.

جدول (١) الموجودات المتداولة لمصرفي المنصور وبغداد

ت	اسم المصرف	٢٠١٤	٢٠١٥	نسبة النمو
	المنصور	٣٢٦٨١٠١٧٥	٣٥٢٦٩٧٠٠٩	٠.٠٨
	بغداد	٧٢٤١١٦٠٣	٧٨٨١٥١٠٧	٠.٠٩

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات دليل الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق لسنة . ٢٠١٦

يتبين من الجدول (١) ان الموجودات المتداولة في مصرف المنصور كانت (٣٢٦٨١٠١٧٥) لسنة ٢٠١٤ بينما كانت في مصرف بغداد (٧٢٤١١٦٠٣) لنفس السنة وقد ارتفعت قيمة الموجودات المتداولة في كلا المصرفين إذ بلغ (٣٥٢٦٩٧٠٠٩) في مصرف المنصور لسنة ٢٠١٥ و (٧٨٨١٥١٠٧) لمصرف بغداد لسنة ٢٠١٥وعلى الرغم من ان قيمة الموجودات المتداولة لمصرف المنصور كانت أعلى من قيمتها في مصرف بغداد الا ان مصرف بغداد قد حقق نسبة نمو في الموجودات المتداولة اعلى من مصرف المنصور إذ بلغ (٠.٠٨) بينما نسبة

النمو في مصرف المنصور للموجودات المتداولة (٠.٠٧) ، وهذه نتائج تشير الى ان مصرف بغداد يركز على الاستثمار في الموجودات المتداولة بنسبة اعلى من مصرف المنصور

ثانياً: الموجودات الثابتة.

جدول (٢) الموجودات الثابتة لمصرفي المنصور وبغداد

ت	اسم المصرف	٢٠١٤	٢٠١٥	نسبة النمو
١	المنصور	٤٣٩٩٤٠٩	١١٠٢٧٥٧٨	١.٥
٢	بغداد	٢٤١٧٨١٩	٣٦٤٠٦٥١	٠.٥

اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات دليل الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة٢٠١٦

نلاحظ من الجدول (٢) ان الموجودات الثابتة في مصرف المنصور كانت (٤٣٩٩٠٦) لسنة٢٠١٤ بينما كانت في مصرف بغداد (٢٤١٧٨١٩) لنفس السنة وقد ارتفعت قيمة الموجودات الثابتة في كلا المصرفين إذ بلغ (١١٠٢٧٥٧٨) في مصرف المنصور لسنة ٢٠١٥و (٣٦٤٠٦٥١) لمصرف بغداد لسنة ٢٠١٥ وبالإضافة ان قيمة الموجودات الثابتة لمصرف المنصور كانت اعلى من قيمتها في مصرف بغداد فانه ايضا نسبة نمو في الموجودات الثابتة اعلى من مصرف بغداد اذ بلغ (١.٥) بينما نسبة النمو في مصرف بغداد للموجودات الثابتة بلغت (٠.٥) ويتبين من نتائج تحليل الجدولين (١) و (٢) () بان مصرف المنصور يركز على الاستثمار في الموجودات الثابتة على عكس مصرف بغداد الذي يركز على الاستثمار في الموجودات المتداولة

ثالثاً: المطلوبات المتداولة.

جدول (٣) المطلوبات المتداولة لمصرفي المنصور وبغداد

ت	اسم المصرف	٢٠١٤	٢٠١٥	نسبة النمو
١	المنصور	٢٧١٣٤٤١٠	٢٨٧٦١٧٥٨٤	٠.٠٦
٢	بغداد	٣٩٢٠٠٠٣٥	٤٧١٣٤٤١٠	٠.٢

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات دليل الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. لسنة ٢٠١٦

يتضح الجدول(٣) ان المطلوبات المتداولة في مصرف المنصور كانت (٢٧١٣٤٤١٠) لسنة ٢٠١٤ بينما كانت في مصرف بغداد (٣٩٢٠٠٠٣٥) لنفس السنة وقد ارتفعت قيمة المطلوبات المتداولة في كلا المصرفين إذ بلغ(٢٨٧٦١٧٥٨٤) في مصرف المنصور لسنة (٢٠١٥) و(٤٧١٣٤٤١٠) لمصرف بغداد لسنة ٢٠١٥ وعلى الرغم من ان قيمة المطلوبات المتداولة لمصرف المنصور كانت اعلى من قيمتها في مصرف بغداد الان ان مصرف بغداد قد حقق

نسبة نمو في المطلوبات المتداولة اعلى من مصرف المنصور إذ بلغ (٠.٢) بينما نسبة النمو في مصرف المنصور للمطلوبات المتداولة (٠.٠٦) وهذه النتائج تشير وبدلالة واضحة بان مصرف بغداد يعتمد على المطلوبات المتداولة في تمويل انشطته المختلفة بنسبة اعلى من مصرف المنصور

رابعا: المطلوبات الطويلة الأجل.

جدول (٤) المطلوبات طويلة الاجل لمصرفي المنصور وبغداد

ت	اسم المصرف	٢٠١٤	٢٠١٥	نسبة النمو
١	المنصور	٢٠٧٦٤٤٣٦	١٨٩١١٠٩٩	-٠.٠٨
٢	بغداد	١٨٥٤٠٩٢	٥٨٩٤٠٩	-٠.٧

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى بيعات ليل الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة٢٠١٦

يتبين من الجدول **(٤)** ان المطلوبات طويلة الاجل في مصرف المنصور كانت (٢٠٧٦٤٤٣٦) لسنة٢٠١٤ بينما كانت في مصرف بغداد (١٨٥٤٠٩٢) لنفس السنة ، وقد انخفضت قيمة المطلوبات طويلة الاجل في كلا المصرفين إذ بلغ(١٨٩١١٠٩٩) في مصرف المنصور لسنة ٢٠١٥ (٥٨٩٤٠٩) لمصرف بغداد لسنة ٢٠١٥وبالإضافة الى ان قيمة الموجودات الثابتة لمصرف المنصور كانت اعلى من قيمتها في مصرف بغداد، فانه ايضاً حقق نسبة نمو في الموجودات الثابتة اعلى من مصرف بغداد إذ بلغ (١.٥) بينما نسبة النمو في مصرف بغداد للموجودات الثابتة (٠.٥) ويتبين من نتائج تحليل الجدولين (١) و(٢) بان مصرف المنصور يركز على الاستثمار في الموجودات الثابتة على عكس مصرف بغداد الذي يركز على الاستثمار في الموجودات المتداولة

خامسا صافي الربح السنوي .

جدول (٥) صافي الربح السنوي لمصرفي المنصور وبغداد

ت	اسم المصرف	٢٠١٤	٢٠١٥	نسبة النمو
١	المنصور	٨٤٠٨٦٤٨	١٩٧٠٣٠٦٧	١.٣
٢	بغداد	٣٠٣٥٧٠٤	٤٠١١٠٣٥	٠.٣

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات دليل الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة ٢٠١٦

.يتبين من الجدول (٥) ان صافي الربح السنوي في مصرف المنصور كانت (٣٠٣٥٧٠٤) لسنة٢٠١٤ بينما كانت في مصرف بغداد (٣٠٣٥٧٠٤) لنفس السنة وقد ارتفعت قيمة صافي الربح السنوي في كلا المصرفين اذ بلغ (١٩٧٠٣٠٦٧) في مصرف المنصور لسنة ٢٠١٥ و (٤٠١١٠٣٥) لمصرف بغداد لسنة ٢٠١٥ وبالإضافة الى ان صافي الربح السنوي لمصرف المنصور كانت اعلى من قيمتها في مصرف بغداد ، فأنه ايضا حقق نسبة نمو في صافي الربح السنوي اعلى من مصرف بغداد اذ بلغ (١.٣) بينما نسبة النمو في مصرف بغداد لصافي الربح السنوي (٠,٣)

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل اليها البحث فأن هناك مبررا لقبول الفرضية الرئيسية التي انطلق منها البحث والتي نصت على : " ان استخدام اسلوب المقارنة المرجعية في تقويم الاداء المصرفي يؤدي الى تحديد نقاط القوة والضعف في الاداء)

المبحث الرابع

الاستنتاجات و التوصيات

اولاً : الاستنتاجات

١ – تقويم اداء المصرف باستخدام اسلوب المقارنة المرجعية يساعد على تحديد مواطن القوة و الضعف في السياسات المالية المتبعة و في النظام المحاسبي ، و يضع الركيزة الاساسية للتخطيط المستقبلي القائم على تحسين نوعية الخدمات المصرفية .

٢ – مؤشرات التحليل المالي اداة مثالية لتحديد نسبة الارباح و نسبة السيولة المالية التي حققها المصرف .

٣ – تتباين مستويات اعتماد المنظمات على التمويل الخارجي في تمويل مشاريعها المختلفة وذلك حسب سياسات و خطط المنظمة .

٤ – ان مصرف بغداد يركز على الاستثمار في الموجودات الثابتة على عكس مصرف بابل الذي يركز على الاستثمار في الموجودات المتداولة .

٥ – تسهم المقارنة المرجعية عند اعتمادها في تقويم الاداء المصرفي في تشكيل نقطة البداية في الكشف عن حقيقة النشاط ، لإمكانية رسم الخطط المستقبلية التي تسهم في تفادي الوقوع في المشاكل و الاخطار الحاصلة سابقاً .

٦ – ان مصادر التمويل طويل الاجل هي اقل ربحية من مصادر التمويل الاخرى و بشكل خاص مصادر التمويل قصيرة الاجل .

ثانياً : التوصيات

١ – بضرورة قيام المصارف بمقارنة ادائها مع المصارف الرائدة في القطاع للوقوف على نقاط القوة و الضعف في ادائها و بالتالي العمل على تعزيز الاولى و معالجة الثانية .

٢ – ضرورة اعتماد المصارف على تقديم خدماتها على التكنولوجيا المتقدمة ، وشبكة الاتصالات ، لكونه الاكثر سرعة و دقة و مصداقية .

٣ – ضرورة قيام المنظمة بدراسة ايجابيات و سلبيات مصادر التمويل المتاحة لديها و اختيار الانسب لها و الذي تتفق مع امكانياتها و اهدافها .

٤ – ضرورة زيادة الاهتمام بدراسة اهم العوامل التي من الممكن ان تؤثر على مقدار الارباح التي تحصل عليها المنظمة و بالتالي محاولة تكييف تلك العوامل بما يناسب مع سياسة المنظمة .

٥ – الاستفادة من البيانات التاريخية و التجارب السابقة في اتخاذ القرارات المختلفة و المتعلقة بكيفية تمويل انشطة المنظمة المختلفة .

٦ – الاعتماد على الخبراء و ذوي الخبرة في مجال التمويل في تحديد مزيج التمويل المناسبة الذي تعتمد عليه المنظمة .

٧ – الاستفادة من الدراسة و البحوث العلمية وبالشكل خاصة في الدول المتقدمة في اتخاذ قرارات التمويل المناسبة لدى المنظمة .الاستفادة من الدراسة و البحوث العلمية وبالشكل خاصة في الدول المتقدمة في اتخاذ قرارات التمويل المناسبة لدى المنظمة .

المصادر و المراجع

المصادر:

اولا: القران الكريم

ثانيا: وزارة المالية تقارير البنك المركزي

١ – ابراهيم ، لؤي اسماعيل (٢٠١١) تقييم اداء سلسلة التجهيز باعتماد المقارنة المرجعية : دراسة مقارنة في مستشفى الفلوجة و مستشفى الجنابي ، رسالة ماجستير ، الكلية التقنية الادارية – بغداد ، هيئة التعليم التقني ، بحث غير منشور .

٢ – الخشاب ، حسان ثابت جاسم محمد (٢٠٠٥) اثر بعض اجراءات التسويق الداخلي في اداء العاملين : دراسة ميدانية في عينة من المصارف التجارية في محافظة نينوى ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة الموصل ، بحث غير منشور .

٣ – زيود ، لطيف والامين ،ماهر و المهندس ، منيرة (٢٠٠٥) تقويم اداء المصارف باستخدام ادوات التحليل المالي : دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري ، مجلة جامعة تشربن للدراسات و البحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد (٢٧) العدد (٤) .

٤ – سعد ، سلمى منصور (٢٠١٢) دور المقارنة المرجعية في تطوير المناهج الدراسية لأقسام المحاسبة بالجامعات العراقية ، مجلة دراسات محاسبية و مالية ، المجلد السابع ، العدد (٢٠) .

٥ – سلمان ، سعدون محسن (٢٠٠٧) تصميم نظام محوسب لتقويم اداء الشركات الصناعية بأسلوب المقارنة المرجعية الافتراضية : دراسة ميدانية في شركات العامة لأسمنت (العراقية ، الشمالية ، الجنوبية) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد ، بحث غير منشور .

٦ – محمد ، سعاد جاسم (٢٠١١) المقارنة المرجعية في ظل تقنية التكلفة المستهدفة بالتطبيق في شركة صناعات الاصباغ الحديثة و شركة مصانع

الاصـــباغ الوطنيـــة (ناشـــونال) ، رســـالة ماجســـتير ، كليـــة الادارة و الاقتصـــاد ، جامعة بغداد ، بحث غير منشور .

١- سلام عماد صالح البنوك والكفاءة الاستثمارية، اتحاد المصارف العربية بيروت ٢٠٠٤.
٢- ـ العيساوي ، كاظم جاسم ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠٠١
٣- هندي ، مثير ابراهيم ، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، المكتب العربي الحديث الطبعة الثالثة الإسكندرية ١٩٩٦.
٤- مولينو ، فيليب ، مقدمة في الصيرفة ، ترجمة مظهر مصطفى الحلاوي ، مركز الكتب الأردني .
٥- رضا ، عبد المعطي ، وجودة ، محفوظ احمد ، واخرون : ادارة الأئتمان ، دار وائل للطباعة والنشر ء عمان ، ١٩٩٩
٦- رمضان : زياد سليم ، وجودة ، محفوظ احمد : الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠٠٣.
٧- النابلسي ، محمد سعيد (التصحيح المالي والنقدي في المملكة الأردنية الهاشمية بين الحاضر والمستقبل ، السلسلة المصرفية (٢) الأكاديمية العربيـة للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ١٩٩٥.
٨- مطر ، محمـد ، التحليل المالي والائتماني - الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية دار وائل للنشر ، عمان ٢٠٠٣.

ثالثا: الرسائل والطراريح

١- المنشد ، وحيدة جبر خلف ، خصخصة المصارف في البلدان العربية ، اطروحة دكتوراه كلية الإدارة الاقتصاد : الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥
٢- المالكي فوزي محسن عبد سـواد ، العلاقة بين مؤشرات "لاء المالي وقيمـة اسهم السياحية فـي العـراق : رسالة ماجستير ، الدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥

٣- حسن، محسن عثمان التدفقات النقدية واثرها عىل اداء المصارف التجارية رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين – اربيل ، ٢٠٠٣ .

رابعا: البحوث

١- عليوي ، سمير عزيز : تقييم الأداء علـى مستوى الوحدة الاقتصادية فـي المجتمعين الرأسمالي والاشتراكي ، مجلـــة الإدارة والاقتصاد ، كليـة الإدارة والاقتصادي ،ء جامعـة بغداد العدد العاشر :١٩٨٩.

٢- اكبر ، زهير علي ، السالمة المصرفية ،٢٠٠٧، البنك المركزي – البصرة

٣- الحلي، محمد حسن عبد الكر يم ، تطبيق التحليل النوعي للبيانات المالية في القطاع المصرفي ، بحث دبلوم عالي، الكلية التقنية الادارية، ٢٠٠٧.